الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢)، وطالب البعض باتخاذ قرار جديد يندرج في إطار الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة.

وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، قدّم الامين العام للامم المتحدة تقريره الى مجلس الامن الدولي، وجاء فيه ان رفض اسرائيل المستمر للانصياع للقرار الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢) لضمان عودة آمنة وفورية لكل المبعدين الى الارض المحتلة فيه تحدٍ لسلطة مجلس الامن الدولي. وبناء على ذلك، كان لزاماً عليه ان «يوصي مجلس الامن الدولي باتخاذ كل الاجراءات الضرورية لضمان احترام قراره الذي أجيز بصورة جماعية كما نص عليه القرار ٧٩٩ (١٩٩٢)».

بالاضافة الى ذلك، أكد الامين العام في التقرير عينه الحاجة الى «التذكير بأن عمليات الابعاد التي نفّذتها اسرائيل في ١٧ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٢ ليست سوى أحدث انتهاكاتها لاتفاقية جنيف الرابعة». ومن ثم فإنه شعر أن من الهامّ التأكيد على ضرورة معالجة هذه القضية الخاصة بسلامة وحماية السكان المدنيين الفلسطينيين الموجودين تحت الاحتلال الاسرائيلي. ونتيجة لذلك، عبّر عن عزمه «على المبادرة بفتح مفاوضات مع السلطات الاسرائيلية في ما يتعلق بإقامة آلية رصد تابعة للامم المتحدة في الارض المحتلة، كما اقترح في القرار الرقم ٦٨١ (١٩٩٠)».

وفي ٢٦ كانون الاول (يناير) ١٩٩٢، قدّم المراقب الدائم لفلسطين لدى الامم المتحدة الى اعضاء مجلس الامن مشروع قرار، بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة، احتوى على عقوبات محدّدة ضد اسرائيل، وذلك لمتابعة تنفيذ القرار الرقم ٧٩٩ (١٩٩٢). وصادقت المجموعة العربية في الامم المتحدة في ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ على مشروع القرار الفلسطيني، وتحوّل تبعاً لذلك الى مشروع قرار عربي. ولكن اسرائيل رفضت توصيات الامين العام التي طالب فيها مجلس الامن الدولي باتخاذ اجراءات لفرض القرار ٧٩٩ (١٩٩٢) بالقوة، وحثّت كل الاطراف على عدم القيام بأي خطوة جديدة الى حين انتهاء محكمة العدل الاسرائيلية العليا في النظر في قضية المبعدين وما إذا كانت عملية الابعاد قانونية أم لا. وكانت الولايات المتحدة الاميركية روّجت لمثل هذا الطلب أيضاً.

غطاء وسابقة

في الثامن والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣، رفضت محكمة العدل الاسرائيلية العليا الاستئنافات والالتماسات التي قدّمها محامو روابط حقوق الانسان، الذين تحدّوا شرعية العملية التي قامت بها الحكومة، وأيّدت بالاجماع أوامر الابعاد الفردية لأكثر من ٤٠٠ مدني فلسطيني من الارض المحتلة.

هكذا برهن قرار محكمة العدل الاسرائيلية العليا، مرة أخرى، على صحة الموقف الفلسطيني وهو ان هذه المحكمة توفّر، على الدوام، غطاءاً قانونياً للقرارات الاسرائيلية التي تنتهك الأعراف الدولية، وان هذا القرار ليس سوى مساعدة وخدمة لسياسات الحكومة الاسرائيلية. وبهذا القرار الذي اتخذته محكمة العدل الاسرائيلية العليا، دخلت قضية «ترحيل» الشعب الفلسطيني من وطنه فصلاً جديداً مؤسفاً ودرامياً.

ان قرار المحكمة الاسرائيلية هذا فتح الباب واسعاً لمزيد من عمليات الابعاد والترحيل الجماعية، كما وفّر غطاءاً قانونياً للتعنّت الاسرائيلي ضد القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي، ووضع مجلس الامن الدولي التابع للامم المتحدة في موقف صعب وحرج للغاية. ولا يجوز الاعتقاد ان مجلس